



اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تباشر أولى مهامه

برسم 2015، وانتخاب مجلس
المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر
من نفس السنة.

يذكر أن القانون 11-30
المحدد لشروط وكيفية الملاحظة
المستقلة للانتخابات الصادر في
6 أكتوبر 2011، نص على إحداث
لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي
الانتخابات، تتولى، بشكل
خاص، تلقي ودراسة طلبات
الاعتقاد، والبث فيها وتسليم
بطائق وشارات خاصة بملاحظي
الانتخابات المعتمدين، ووضع
ميثاق يحدد المنادى والضوابط
الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتضمن اللجنة الخاصة
لاعتماد ملاحظي الانتخابات،
بالإضافة إلى رئاسة المجلس
الوطني لحقوق الإنسان أو من
ينوب عنها، أربعة أعضاء يمثلون
السلطات الحكومية المكلفة بالعدل
والداخلية والشؤون الخارجية
والتعاون والاتصال، إضافة إلى
ممثل عن المنوبية الوزارية المكلفة
بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة
المركزية للوقاية من الرشوة،
وخمسة ممثلين عن جمعيات
المجتمع المدني المعتملة داخل
المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
تقترحهم الجمعيات المذكورة على
رئيس اللجنة، وتُسند كتابتها إلى
الأمانة العامة للمجلس الوطني
لحقوق الإنسان.

الرباط
خالد فاتحي
(صحافي متدرب)

في إطار الاستعداد
للاستحقاقات الانتخابية المقبلة
للجماعات الترابية، عقدت
اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي
الانتخابات، المحددة لدى المجلس
الوطني لحقوق الإنسان، أول
اجتماعاتها، في إطار الإعداد
لعملية الملاحظة المستقلة
والمحايدة لمختلف الاستحقاقات
الانتخابية التي سيشهدها
المغرب.

وقد تدارست اللجنة خلال
اجتماعها الأول، الذي عقد
أول أمس الاثنين بمقر المجلس
بالرباط، مسألة تحيين الوثائق
الأساسية المعتمدة من طرف لجنة
الاعتماد (القانون الداخلي، طلب
الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان
تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة
الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد
مسطرة وتاريخ انطلاق عملية
تلقي طلبات الاعتماد.

وتجدر الإشارة إلى أن
ملاحظة الانتخابات ستشمل،
بالإضافة إلى تحديد مواعيد
انتخاب ممثلي مجالس الجهات
والجماعات المقرر يوم 4 سبتمبر
2015، انتخاب مجالس العمالات
والإقاليم المقرر يوم 17 سبتمبر



اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تشرع في تعيين وثائق لجنة الاعتماد

2-11-15

■ فنن العفاني

في إطار الاستعدادات الجارية للاستحقاقات الانتخابية القادمة التي سيشهدها المغرب مع مطلع شهر سبتمبر القادم، عقدت أول أمس الاثنين اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أولى اجتماعاتها، والتي تعد إحدى الآليات الأساسية ضمن مسار توفير ضمانات النزاهة والشفافية في العمليات الانتخابية التي نص عليها دستور 2011. وأقاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له بالمناسبة، عممه على وسائل الإعلام، أن هذا الاجتماع الأول الذي عقده اللجنة خصص لتدارس مسألة تعيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد، والتي تشمل القانون الداخلي وطلب الاعتماد وميثاق الملاحظة وإعلان تلقي الترشيحات، وشارة بطاقة الملاحظة، فضلا عن تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأضاف أن ملاحظة الانتخابات ستشمل انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر إجراؤها بتاريخ 4 سبتمبر القادم، ومجالس العمالات والأقاليم المحدد إجراؤها يوم 17 سبتمبر وانتخاب مجلس المستشارين المقرر إجراؤها بتاريخ 2 أكتوبر القادم. ولم يفت المجلس أن يذكر بمقتضيات قانون سلامة الانتخابات والذي يحمل رقم 30.11، المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات الصادر في أكتوبر 2011، والذي نص على إحداث لجنة خاصة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاعتماد ملاحظي الانتخابات والتي تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبيت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وبناء على ذلك فاللجنة المذكورة يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتتألف من 11 عضوا، أربعة يمثلون القطاعات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والخارجية والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وآخر عن الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان باقتراح من الجمعيات السالفة الذكر.

ويشار إلى القانون الخاص بسلامة الانتخابات اشترط على الهيئات التي ترغب في مراقبة سير الانتخابات تقديم طلب الاعتماد المنصوص على شكله من لدن الإدارة إلى اللجنة الخاصة باعتماد الملاحظين الانتخابيين المحدثة لهذا الغرض والتي لها صلاحية تحديد أجل تلقي الطلبات مع إخبار العموم بذلك عن طريق وسائل الإعلام العمومية.

هذا على أن نفس اللجنة تضطلع بمهمة البيت في الطلبات ومنح بطائق الاعتماد، وتحديد مجالات الملاحظة المرغوب فيها ويشترط في المراقبين ألا يكونوا مرشحين في أية دائرة انتخابية يرسم الانتخابات الجاري تنظيمها كما الرزم المنظمات غير الحكومية الأجنبية بتقديم طلباتها إلى اللجنة المذكورة بواسطة ممثلها القانوني عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان.



اجتماع لجنة مراقبة الانتخابات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

3664/12

وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصابر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

(ومع)

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الإثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه أمس الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية: انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015. وذكر البلاغ بأن القانون 11-30 "المحدد لشروط



لضمان نزاهة وحسن سير استحقاقات 2015 المجلس الوطني لحقوق الإنسان يهيئ عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات



عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015، وبهذا الخصوص أوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف

لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وناريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد. وستشمل ملاحظة الانتخابات المواعيد الانتخابية التالية: انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015؛ انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 7 شتنبر 2015 وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 12 أكتوبر 2015.

يذكر أن القانون " 11-30 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 16 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية للملاحظة الانتخابية. وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسدّد كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين:

- أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛
- ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛
- خمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

ويقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بحسب القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، كل عملية تهدف، إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية.

ويمكن أن يقوم بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛ جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية؛ المنظمات غير الحكومية الأجنبية المؤسسة بصفة قانونية طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات.



الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015 ..

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها

عملية تلقي طلبات الاعتماد،
وأشعار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة
الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية
انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات
المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس
العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر
2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر
يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 30 - 11 المحدد
لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة للانتخابات
الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة
خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى،
بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت
فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي
الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ
والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي
الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس
الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه،
وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس
الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين
: أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية
المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية
والتعاون و الاتصال، وممثل عن المندوبية
الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة
ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة
داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم
الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.



عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي
الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق
الإنسان، الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول،
وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة
والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي
سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق
الإنسان، يوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست،
خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية
المعمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون
الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان
تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)،
بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق

اول اجتماع للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، اول أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايده لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

خلال أول اجتماع لها في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تحدد شروط وكيفية الملاحظة اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تحدد شروط وكيفية الملاحظة

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اجتماعها الأول الاثنين في مقر المجلس في الرباط، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم عام 2015.

وتدارست اللجنة خلال هذا الاجتماع تحسين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة) بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وتشمل ملاحظة الانتخابات المواعيد الانتخابية، انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 أيلول/سبتمبر 2015؛ انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 أيلول/سبتمبر 2015 وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

يذكر أن القانون 30-11 "المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطاقات وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

وتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون، ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

<http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9.html>

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015.. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها

عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحيدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تبيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015. وذكر البلاغ بأن القانون 30 - 11 "المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبث فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات".

وتألفت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

اجتماع اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحيدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول.

وتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال⁰ وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان⁰ وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة⁰ وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تبيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وستشمل ملاحظة الانتخابات المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2

Le CNDH prépare ses observateurs

Elections communales et régionales

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** se prépare aussi pour les élections. Créée par le Conseil, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections vient de tenir à Rabat sa première réunion, lundi 8 juin 2015, au siège du CNDH à Rabat.

Il a été question au cours de cette première rencontre d'examiner la question de l'actualisation des principaux documents adoptés par la commission d'accréditation, notamment le règlement intérieur, le formulaire de demande d'accréditation pour l'observation des élections, la charte des principes et règles fondamentales de l'observation des élections, l'annonce de dépôt de candidatures, les cartes et les badges. En outre, les membres de la commission ont arrêté la procédure et la date de lancement de l'opération de réception des demandes d'accréditation. Toutes les prochaines élections sont concernées par l'opération d'observation. Il s'agit bien évidemment de l'élection des conseils des régions et des communes (4 septembre), l'élection des Conseils préfectoraux et provinciaux, (17 septembre) et enfin l'élection de la Chambre des conseillers (2 octobre).

Présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme ou son délégué, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée, en outre, de 4 membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la justice et des libertés, de l'intérieur, des affaires étrangères et de la coopération, et de la communication, un représentant de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, un représentant de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'Homme, proposés au président de la commission par lesdites associations. Pour exercer les missions de l'observation indépendante et neutre des élections, les organismes autorisés par la loi marocaine sont les institutions nationales habilitées, les associations actives de la société civile reconnues dans les domaines des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie ainsi que les ONG étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues pour leur indépendance et leur objectivité.

A noter enfin que la loi n° 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections stipule qu'il est «créé auprès du Conseil national des droits de l'Homme une commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections chargée de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation. Elle délivre des cartes spéciales aux observateurs et met à la disposition des personnes accréditées une charte fixant les principes et les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions».



Elections 2015

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections tient sa première réunion

12/28/15

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des

régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015).

Le communiqué rappelle que la loi 11-30 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Elections

Première réunion des Observateurs du CNDH

938 / 05

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du CNDH, vient de tenir sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015. Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux docu-

ments adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur). L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces

(17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015). Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du SG du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représen-

tant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.



Driss El Yazami, président du CNDH



مجموع وجهات

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015 .. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي

الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها (بلاغ)

التناوب، 9 يونيو، 2015 - 12:19

الرباط – عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثّة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

Partager

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D8%B3%D9%85-2015-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/>



Activités Parlementaires

Elections 2015 : La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections tient sa première réunion (communiqué)

Mardi, 9 juin, 2015 à 15:53

Rabat- La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH), a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

 **Partager**

الاستحقاقات الانتخابية برسم 2015 .. اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تعقد أول اجتماعاتها (بلاغ)

الرباط/9 يونيو 2015/ومع/ عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الاثنين بالرباط، اجتماعها الأول، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايده لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الثلاثاء، أن اللجنة تدارست، خلال هذا الاجتماع، تحيين الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد (القانون الداخلي، طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، إعلان تلقي الترشيحات، شارة وبطاقة الملاحظة)، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015 ° وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر ليوم 17 شتنبر 2015، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وذكر البلاغ بأن القانون 30 - 11 "المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات".

وتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الأعضاء التاليين : أربعة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون و الاتصال ° وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ° وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ° وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة.

ELECTIONS 2015: DES OBSERVATEURS INDÉPENDANTS SERONT ACCRÉDITÉS

Par Khalid Mesfioui le 11/06/2015 à 08h30

Les différentes échéances électorales prévues en septembre seront suivies par des observateurs indépendants et neutres. La Commission ad hoc met en place les circuits de leur accréditation et définit les contours de leur mission.

Les préparatifs des prochaines élections communales et régionales s'accroissent sur tous les plans. Au niveau de l'arsenal juridique, les lois sont presque au point. S'agissant de la logistique, le ministre de l'Intérieur a déjà rassuré les différents intervenants au Parlement. **Au niveau du suivi de ces échéances par des observateurs indépendants et neutres, la Commission spéciale de leur accréditation, créée auprès du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), s'est mise au travail.**

Lundi, la Commission a tenu sa première réunion consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés: règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur, précise un communiqué du CNDH. L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015), souligne le communiqué.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme. Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption, ainsi que de cinq représentants des Associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des Droits de l'Homme, proposés par ces Associations au président de la Commission.

<http://www.le360.ma/fr/politique/elections-2015-des-observateurs-independants-seront-accrédites-42597>

الانتخابات المقبلة تجبر اللجنة المكلفة بالملاحظة بمجلس حقوق الإنسان على عقد اجتماعها

في إطار الإعداد لعملية الملاحظة للانتخابات الجماعية والمهنية التي يرتقب أن يشهدها المغرب خلال هذا الصيف، عقدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثه لدى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، اجتماعها الأول اليوم الاثنين بمقر المجلس بالرباط. وتدارست اللجنة خلال هذا الاجتماع، حسب بلاغ توصل به Le360، تعديل الوثائق الأساسية المعتمدة من طرف لجنة الاعتماد، ومنها القانون الداخلي، وطلب الاعتماد، وميثاق الملاحظة، وإعلان تلقي الترشيحات، وبطاقة الملاحظة، بالإضافة إلى تحديد مسطرة وتاريخ انطلاق عملية تلقي طلبات الاعتماد. وأضاف المصدر ذاته، أن ملاحظة الانتخابات ستشمل كل من انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر المقبل، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر في السابع عشر من الشهر ذاته، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر من العام الجاري. وتألّف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، خمسة أعضاء يمثلون السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممتلئة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقترحهم الجمعيات المذكورة على رئيس اللجنة التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو من ينوب عنه، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس. يذكر أن القانون المحدد لشروط الملاحظة "المستقلة" للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011، نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها، وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات.

<http://www.marocbuzz.com/ar/2015/06/09/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84/>

<http://www.maghress.com/andaluspress/65319>

<http://www.le360.ma/ar/politique/48577>

Elections 2015 : 1^{ère} réunion de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs

Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, a tenu le 8 juin à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales prévues en 2015.

Cette réunion a été consacrée à la mise à jour des principaux documents adoptés par ladite commission (règlement intérieur, demande d'accréditation, charte d'observation, récépissé de dépôt des candidatures, badge et carte d'accréditation de l'observateur).

L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des conseils des régions et des communes prévue le 4 septembre 2015, des conseils des préfectures et provinces (17 septembre 2015) et de la Chambre des conseillers (2 octobre 2015).

Le communiqué rappelle que la loi 11-30 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Elections communales et régionales: Le **CNDH** prépare ses observateurs

Mohamed Badrane Publié dans Aujourd'hui le Maroc le 12 - 06 - 2015

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se prépare aussi pour les élections. Créée par le Conseil, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections vient de tenir à Rabat sa première réunion, lundi 8 juin 2015, au siège du CNDH à Rabat.

Il a été question au cours de cette première rencontre d'examiner la question de l'actualisation des principaux documents adoptés par la commission d'accréditation, notamment le règlement intérieur, le formulaire de demande d'accréditation pour l'observation des élections, la charte des principes et règles fondamentales de l'observation des élections, l'annonce de dépôt de candidatures, les cartes et les badges. En outre, les membres de la commission ont arrêté la procédure et la date de lancement de l'opération de réception des demandes d'accréditation.

Toutes les prochaines élections sont concernées par l'opération d'observation. Il s'agit bien évidemment de l'élection des conseils des régions et des communes (4 septembre), l'élection des Conseils préfectoraux et provinciaux, (17 septembre) et enfin l'élection de la Chambre des conseillers (2 octobre).

Présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme ou son délégué, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée, en outre, de 4 membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la justice et des libertés, de l'intérieur, des affaires étrangères et de la coopération, et de la communication, un représentant de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, un représentant de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'Homme, proposés au président de la commission par lesdites associations.

Pour exercer les missions de l'observation indépendante et neutre des élections, les organismes autorisés par la loi marocaine sont les institutions nationales habilitées, les associations actives de la société civile reconnues dans les domaines des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie ainsi que les ONG étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues pour leur indépendance et leur objectivité.

A noter enfin que la loi n° 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections stipule qu'il est «créé auprès du Conseil national des droits de l'Homme une commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections chargée de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation. Elle délivre des cartes spéciales aux observateurs et met à la disposition des personnes accréditées une charte fixant les principes et les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions».

<http://www.maghress.com/fr/aujourd'hui/118970>

Le CNDH joue un rôle centrale dans l'observation des élections de 2015

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, dirigée et coordonnée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prépare les prochaines échéances électorales de 2015.

Le CNDH joue en effet un rôle central dans l'observation des élections. D'une part, il est chargé de par le Dahir qui l'a créé (article 25) de la mission d'observation neutre et indépendante des scrutins. De l'autre, et de par la loi 30.11, il assure la présidence et le secrétariat de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs.

Cette commission a tenu, lundi à Rabat, sa première réunion dans le cadre de la préparation de l'opération de l'observation des différentes échéances électorales prévues en 2015.

L'opération d'observation englobera l'élection des représentants des **conseils des régions et des communes** prévue le 4 septembre 2015, des **conseils des préfectures et provinces** (17 septembre 2015) et de la **Chambre des conseillers** (2 octobre 2015).

La loi 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante des élections, publiée le 6 octobre 2011, stipule que la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a pour missions de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation, de délivrer des cartes et des badges spéciaux aux observateurs des élections accrédités et d'établir une charte fixant les principes et les normes relatives à l'observation des élections.

Présidée par le président du CNDH, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée du secrétaire général du CNDH, de quatre membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication et d'un représentant de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Elle comprend aussi un représentant de l'Instance nationale de probité, de prévention et de lutte contre la corruption ainsi que de cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'homme, proposés par ces associations au président de la commission.

Le CNDH avait déjà assuré plusieurs missions d'observation, soit au titre de l'article 25 de la loi qui l'a créé, soit avant la promulgation de ce Dahir. Les deux dernières missions ont eu lieu le 1^{er} juillet 2011 (référendum constitutionnel) et le 25 novembre 2011 (législatives).

Pour sa part, la Commission d'accréditation a travaillé seulement pour les législatives de 2011, accréditant environ 3.300 observateurs, issus pour l'essentiel d'ONG marocaines.

Pour être accrédité en tant qu'observateur, il notamment faut que la candidature soit d'abord présentée par une ONG concernée, de par son statut, par les élections (ONG de droits humains, de citoyenneté, de participation politique...), ne pas être candidat, ne faire campagne pour aucun candidat.

Le nombre minimum d'observateurs considéré comme suffisant par les normes internationales est de 3% des sièges à pourvoir, à condition que ce nombre soit réparti selon un échantillonnage bien réparti selon les régions, les villes et les campagnes, les tailles des agglomérations et des bureaux etc...

Si vous souhaitez être observateur, il faut faire acte de candidature en passant par une ONG.



LE MOT

Élections 2015/6

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, créée auprès du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), a tenu, lundi dernier à Rabat, sa première réunion préparatoire pour l'observation indépendante et neutre des différentes échéances électorales qui débiteront en septembre. L'opération d'observation devrait concerner l'élection des représentants des Conseils régionaux-et communaux, le 4 septembre 2015 ; des Conseils préfectoraux et provinciaux, le 17 septembre ; puis de la Chambre des conseillers, le 2 octobre 2015.